

السلة الاقتصادية

qualitykw60@hotmail.com

د. وليد عبد الوهاب الحداد



أزمة البطالة...
المشاكل والحلول (3-1)

البطالة هي المرض الاقتصادي الذي ينخر المجتمعات فمتى ما حدثت بمعدلات عالية يمكن أن يهتز المجتمع وتحدث تغييرات هيكلية، وهو غالبا ما يعبر عن فشل السياسات الاقتصادية والأداء الحكومي.

وتعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها «العاطل القادر على العمل والراغب فيه يبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى»، فالطلاب والمتقاعدون والمسنون وذوو الاحتياجات الخاصة لا يدخلون ضمن هذا التعريف، وكما تعرف البطالة المقنعة بأنها: «تمثل في حالة من يؤدي عملا ثانويا لا يوفر كفايته من سبل العيش أو أن بضعة أفراد يعملون معا في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد منهم»، وأضرار البطالة كبيرة جدا فهي قد تؤدي إلى الإحباط وتغيير الهيكل السياسي للدول، وأيضا تؤدي إلى لجوء الشباب إلى المخدرات ووسائل الههو والكسب غير المشروع، وتؤدي إلى الخلل في الهيكل الاجتماعي، وتؤدي أيضا إلى هجرة الشباب والقوى العاملة الماهرة وتفريغ الاقتصاد من أهم عوامل بنائه وتطوره وهي القوى البشرية الماهرة. قد لا يصدق عاقل عندما تقول له أن أبناء الكويت يعانون من البطالة فهو قد يقول لك أنك تعاني من خلل عقلي، أو أن يلقي على قفاه من الضحك... كيف يمكن لدولة لديها احتياطات مالية بمئات المليارات موزعة على العالم أجمع وتوفير وظائف بمئات الآلاف لأبناء هذه الدول ويعاني أبنائها من البطالة، كيف لدول تحتضن 2 مليون عامل مهاجر وأجنبي وعدد العمالة لديها 300 ألف ويعاني أبنائها من البطالة؟! كيف يمكن لدولة لديها صناعات تنموية دولية هدفها بناء المشاريع وتوفير الوظائف للدول النامية ويعاني أبنائها من البطالة؟! لابد أنك تكذب أو تختلق الادعاءات لأهداف أخرى.. الجواب طبعاً فلندع الإحصائيات تتكلم: الإحصائيات الرسمية للبطالة: وهنا سنأخذ إحصائيات البطالة من الإدارة المركزية للإحصاء، وهي:

العدد	السنة
18545	2005
20950	2006
18249	2007
19248	2008
16304	2009
17273	2010

أعداد المتعلمين حسب النوع والمستوى التعليمي من ذوي المؤهلات الجامعية وما يعولها والمؤهلات الأخرى الذين حصلوا على دورات تدريبية وخبرة من دون مؤهل وفقا للحالة في 2010/4/20 من واقع أعداد المسجلين بديوان الخدمة المدنية والباحثين عن عمل:

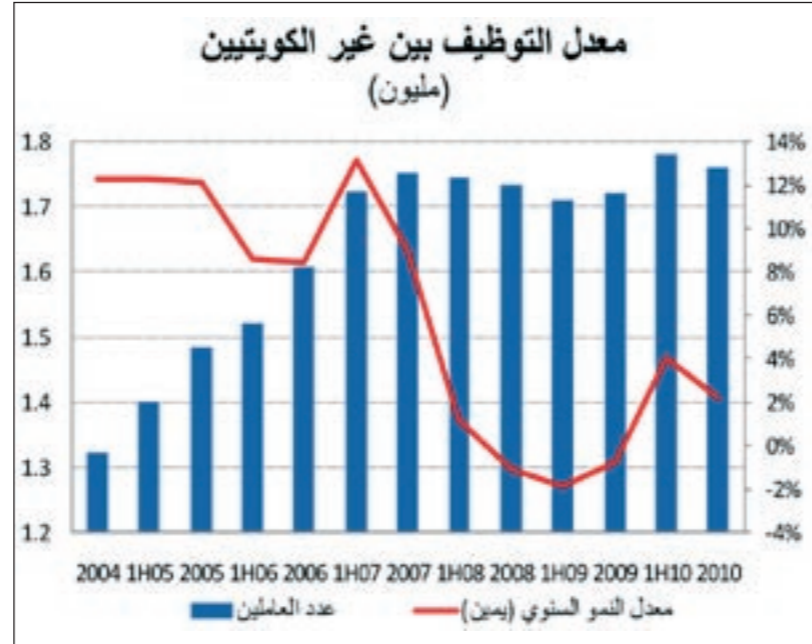
م	المستوى التعليمي	ذكور	إناث	التنوع
1	دكتوراه	1	2	جملة
2	ماجستير جامعي	1	4	3
3	دبلوم فوق الثانوية وأقل من الجامعي	261	451	712
4	ثانوية بدورة سنة	285	769	1054
5	ثانوية بدورة سنة	54	1194	1248
6	ثانوية بدورة سنة	10	2	12
7	ثانوية بدورة سنة	1	0	1
8	ثانوية بدورة سنة	51	87	138
9	ثانوية وخبرة	25	17	42
10	ثانوية فني	6	9	15
11	متوسطة بدورة سنتين فاكتر	461	59	520
12	متوسطة بدورة سنة	123	25	148
13	متوسطة بدورة سنة	233	1185	1418
14	متوسطة وخبرة	162	34	196
15	ابتدائية بدورة سنتين	48	0	48
16	ابتدائية بدورة سنة	0	3	3
17	ابتدائية بدورة سنة	15	61	76
18	ابتدائية بدورة سنة	146	22	168
19	تاهيل مهني (تعليم مواز بتاهيل)	313	37	350
20	بدون مؤهل بدورة سنة	0	4	4
21	خير وبدون مؤهل	3	5	8
	الجملة	2199	3970	6169

الملاحظة الأولية على الجداول التي مرت علينا توضح القراءة السطحية والمسجلين رسميا للبطالة وهي لا تمثل الواقع الحقيقي وجذور المشكلة والتي سنوضحها لاحقا، ورغم ذلك يلاحظ أنه إذا أخذنا أرقام البطالة عام 2008 وقسمناها على عدد العاملين والمسجلين رسميا في إحصاء التخطيط وهو 319,638 وكما هو موضح بالجدول التالي:

الوصف	العدد	النسبة %
القطاع الحكومي	263332	87,3
القطاع المشترك	658	0,0019
القطاع العائلي	11	0,0000327
القطاع الخاص	55637	5

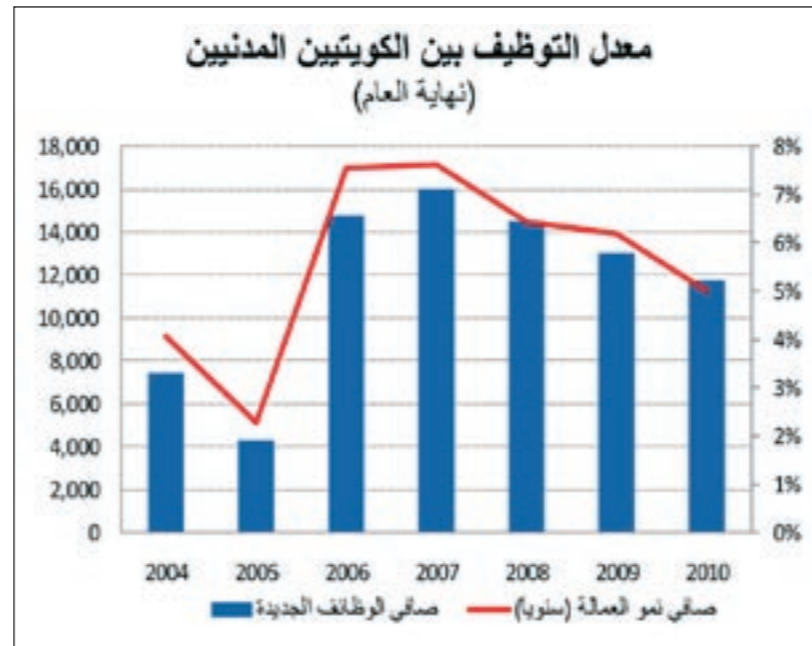
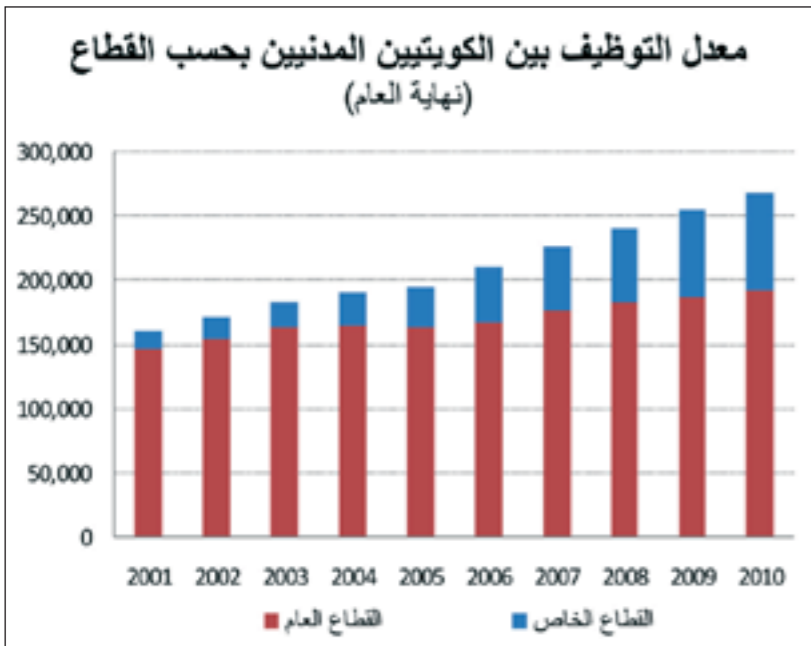
فإن معدل البطالة الحقيقي هو: $100 \times \frac{319638}{19248} = 16,6\%$
وهذا المعدل الرسمي وبدون حساب البطالة المقنعة في الحكومة وعلى مستوى القطاع الخاص، ولكن واقع الأمر غير ذلك فإذا ما أخذنا معدل البطالة الحقيقية بجانب العمالة المهاجرة وهي كالتالي: $100 \times \frac{332516}{1753161} = 18,9\%$
ويتضح الخلل في هيكلية العمالة في أن الكويتيين لا يمثلون إلا 18% من حجم القوى العاملة في الاقتصاد الكويتي ويرتكز بحدود 90% منهم في القطاع الحكومي، ولو فرضنا أن النسبة الصحيحة كما يحدث في جميع دول العالم أن النسبة 50/50 لكل من القطاع العام والقطاع الخاص للعمالة الكويتية فهذا معناه أن يكون في الحكومة 166258 موظفا، وفي القطاع الخاص 166256 موظفا، وعلى حسب الإحصائيات الصادرة عن إعادة الهيكلة 60 ألف كويتي يعملون في القطاع الخاص حاليا فإذا طرحناهم من 166256 موظفا والمفترض أن يكونوا في القطاع الخاص فإن حجم البطالة الحقيقي يكون 106256 عاملا كويتيا وهذا الرقم قامت الحكومة بتوظيفه من دون حاجة تذكر في القطاع العام مما يعني زيادة العيب على القطاع العام والميزانية العامة فيكون معدل البطالة الحقيقي هو: $100 \times \frac{332516}{106256} = 31,3\%$

وإن حجم البطالة الحقيقي إذا افترضنا أن نصف العمالة الكويتية يجب أن يكونوا في القطاع الخاص وهذا معدل إحدى الدول الأفريقية والتي ليست لديها موارد تذكر، وهذا يصلنا إلى جذور المشكلة.



زيادات الرواتب ستعزز دخل الأسر الكويتية في 2011

«الوطني»: تباطؤ التكوين في 2010 لأدنى مستوى في 5 سنوات



التي أقرتها الحكومة حتى الآن هذا العام 700 مليون دينار، منها 300 مليون دينار للمعسكريين، بحسب التقارير الرسمية. ولحظ التقرير أنه في العام 2010، نما معدل التوظيف بين غير الكويتيين للمرة الأولى منذ موافقة 2,2% إلى 1,76 مليون موظف. وخلال العام، ارتفع عدد الوظائف الجديد وغير الكويتيين بنحو 38 ألفا. وكانت العمالة المنزلية المصدر الرئيس لنمو الوظائف بين غير الكويتيين في العام 2010، مرتفعة بواقع 50 ألفا، أي بنمو بلغ 9,7% مقارنة مع العام السابق، وباستثناء العمالة المنزلية، وأصل معدل التوظيف في القطاع الخاص تراجع، منخفضا بواقع 1,5% بخسارته نحو 16 ألف وظيفة.

خلال السنوات القادمة، الأسر الكويتية وأشار التقرير إلى أن إجمالي دخل الأسر الكويتية من الأجور يقدر أن يكون قد ارتفع بواقع 5,7% في العام 2010، بعد أن كان قد ارتفع بنسبة 6,7% في العام 2009، وبنسبة 11,8% في العام 2008. ويبدو أن ارتفاع معدل التوظيف كان يقود معظم النمو في إجمالي دخل الأسر في السنتين الأخيرتين، وليس الزيادات في الأجور. لكن التقرير توقع أيضا أن توفر الزيادات في الأجور في العام 2011 دعما أكبر لإجمالي دخل الأسر من الأجور خلال هذا العام، وقد وافقت الحكومة على عدة زيادات في رواتب العاملين في القطاع العام، بمن فيهم المعلمون والعاملون في القطاع النفطي والمهندسون، ومن المقرر أن يحصل العسكريون أيضا على زيادة في الرواتب هذا العام، وتأتي هذه الزيادات استجابة لارتفاع تكاليف المعيشة في السنتين الأخيرتين، الأمر الذي ضغط على القيمة الحقيقية للأجور. مع الإشارة إلى أن معدل نمو أسعار المستهلك قد وصل إلى 4% في المتوسط خلال العام الماضيين.

الكويتيون العاملون في القطاع الخاص بهدف مساواتهم بأقرانهم في القطاع الحكومي، وفي السنة المالية 2011/2010، يتوقع أن تبلغ هذه العلاوات ما يفوق 290 مليون دينار، مرتفعة بواقع 13% عن السنة السابقة. خطة التنمية وتوقع التقرير أن يواصل القطاع الخاص لعب دور مهم في توظيف المواطنين الكويتيين، خصوصا مع تنفيذ خطة التنمية الحكومية الخمسية، وتتضمن هذه الخطة مشاريع عدة لتأسيس شركات بمشاركة القطاع الخاص والصحة والإسكان والطاقة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن مواصلة عملية خصخصة بعض النشاط القطاع الحكومي، رغم تباطؤها، يجب أن تعزز معدل التوظيف في القطاع الخاص

8 آلاف وظيفة جديدة للمواطنين الكويتيين وفرها القطاع الخاص ليشكل النسبة الكبرى في التوظيف

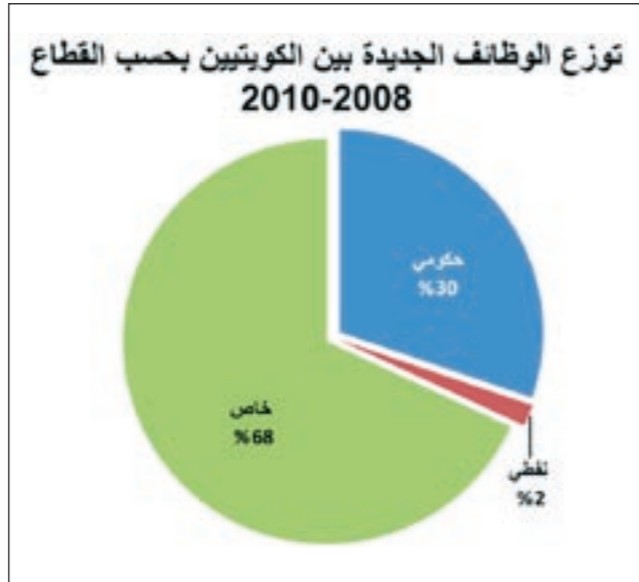
أشار بنك الكويت الوطني في تقريره الاقتصادي الأخير إلى أن نمو معدل التوظيف بين الكويتيين (المندنيين) تباطأ في العام 2010، وانخفض عدد الوظائف الجديدة إلى أدنى مستوى له منذ خمس سنوات. وبقي نمو الوظائف لدى القطاع الخاص هو الأقوى رغم تباطئه، مدفوعا بسياسة التوظيف. وشهد إجمالي دخل الكويتيين نموا مستقرا خلال العام 2010، يتوقع أن يتسارع في العام 2011 بفضل زيادات بعض الرواتب في القطاع العام. وقال التقرير أنه في المقابل، استعاد معدل التوظيف بين غير الكويتيين نموه رغم أن ملامح الانتعاش بقيت غير واضحة تماما في القطاع الخاص، ويشير استمرار تقلص عدد الوظائف في القطاع الخاص (باستثناء العمالة المنزلية) إلى استمرار ضعف بيئة الأعمال.

تراجع التوظيف

ولحظ التقرير أن عدد الوظائف الجديدة للكويتيين (المندنيين) ارتفع في العام 2010 بمقدار 11,700 وظيفة، وهو الأضعف منذ خمس سنوات. وتباطأ نمو معدل التوظيف إلى 5% من 6,2% في العام السابق بحسب البيانات الصادرة عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وخلال السنوات الخمس الماضية، بلغ ما متوسطه 18,500 كويتي سنويا سن العمل. وتم إيجاد ما معدله 17 ألف وظيفة مدنية جديدة سنويا خلال الفترة نفسها، في حين تقاعد نحو 3 آلاف في المتوسط سنويا، ويرجح أن يكون القطاع العسكري والشرطة - رغم أن البيانات عن الوظائف العسكرية غير متوفرة - قد ساهم بالجزء المتبقي من نمو الوظائف.

القطاع الخاص

وأشار التقرير إلى أن القطاع الخاص بقي المساهم الأكبر في نمو الوظائف المدنية، حيث وفر نحو 8 آلاف وظيفة جديدة للمواطنين الكويتيين مقارنة مع نحو 3,500 وظيفة في القطاع الحكومي وأقل من 200 وظيفة في القطاع النفطي. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، وفر القطاع الخاص أكثر من ثلثي عدد الوظائف المدنية الجديدة للمواطنين مقابل حوالي الثلث في القطاع الحكومي، ما يدعم ارتفاع حصة وظائف القطاع الخاص. وقد لقي النمو القوي في معدل توظيف الكويتيين في القطاع الخاص دعما كبيرا على مدى العقد الماضي من برنامج التكوين الحكومي، الذي حدد حصصا لتوظيف الكويتيين في مختلف القطاعات وفرض غرامات على الشركات التي لا تلتزم بها، وقد وضع هذا البرنامج أيضا علاوات اجتماعية وعلاوات لثلاوة يستفيد منها



وفي المقابل، حافظ معدل توظيف غير الكويتيين في القطاع العام على نمو أكثر استقرارا مقارنة مع القطاع الخاص، متفاديا التراجع الذي شهده هذا الأخير، وارتفع معدل التوظيف في هذا القطاع بنسبة 3,6% في 2010 وكان وراء توفير أكثر من 4 آلاف وظيفة جديدة. وتوقع التقرير أن يبقى نمو معدل التوظيف بين الكويتيين مستقرا، وأن يحتفظ القطاع الخاص بسدوره القياسي في التوظيف، في حين يتوقع أن تشهد الرواتب زيادات أعلى في العام 2011، ما من شأنه أن يدعم دخل الأسر خلال العام، أما معدل توظيف غير الكويتيين في القطاع الخاص، فترجح تسارع نموه في 2011، مع بدء تحسن بيئة الأعمال.

وتوقع التقرير أن يواصل القطاع الخاص لعب دور مهم في توظيف المواطنين الكويتيين، خصوصا مع تنفيذ خطة التنمية الحكومية الخمسية، وتتضمن هذه الخطة مشاريع عدة لتأسيس شركات بمشاركة القطاع الخاص والصحة والإسكان والطاقة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن مواصلة عملية خصخصة بعض النشاط القطاع الحكومي، رغم تباطؤها، يجب أن تعزز معدل التوظيف في القطاع الخاص

شركة لؤلؤة الكويت العقارية - Pearl Of Kuwait Real Estate Co. (K.S.C.) Closed

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة لؤلؤة الكويت العقارية ش.م.ك (مقولة)

يسر مجلس إدارة شركة لؤلؤة الكويت العقارية ش.م.ك (مقولة) دعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31 والتي ستعقد يوم الأحد الموافق 22 مايو 2011 في تمام الساعة 11:00 ظهرا في القبة - ش أحمد الجابر - برج الزمردة دور (13) قاعة (أ).

وذلك لنظر جدول أعمال الجمعية العامة العادية وهي على النحو التالي:

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010.
- 2- سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010.
- 3- مناقشة البيانات المالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 والمصادقة عليها.
- 4- الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
- 5- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أية أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010.
- 6- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة للسلطة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010.
- 7- إخلاء أطراف السادة / أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010.
- 8- إجراء انتخابات مجلس إدارة جديد للثلاث سنوات القادمة وذلك لانتهاؤ مدة عضوية المجلس الحالي.
- 9- تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية 2011 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

والله الموفق ...

شركة أحجار القابضة
شركة مساهمة كويتية (قابضة)

إعلان تذكيري
دعوة لحضور اجتماعي الجمعية العمومية العادية وغير العادية لسنة المالية المنتهية في 2010/12/31

يتشرف مجلس إدارة شركة أحجار القابضة - شركة مساهمة كويتية (قابضة) بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماعي الجمعية العمومية العادية وغير العادية لسنة المالية المنتهية في 2010/12/31 المزمع عقدهما على التوالي في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الأحد الموافق 2011/5/15 في قاعة الاجتماعات بمبنى وزارة التجارة والصناعة الكائن بمجمع الوزارات وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال.

لذا يرجى من المساهمين الكرام الراغبين بالحضور مراجعة السادة / مكتب بدر البريع للاستشارات الإدارية والمالية - مركز تأسيس الشركات الكائن في بنيد القار - قطعة (3) - شارع (65) - مدخل أبراج البشر والكاظمي - برج الدروازة - الدور الأول - هاتف/ 22445458 - 22418849 فاكس/ 22469838 وذلك لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي للمكتب المذكور.

والله الموفق ...
مجلس الإدارة